اقتصاد

مصلحة الصناعية الوطنية على مبدأ «كل من يشد اللحاف لصوبه»!

صنّاع الأقمشة يستغربون معارضة اتحاد المصدرين لرفع الأسعار الاسترشادية ويستنجدون برئيس الحكومة.. و«الاقتصاد»: حلّ يحمي الصناعة المحلية

المحرر الاقتصادي

لم تكن نتائج الاجتماع «الماراثوني» مساء أمس لدراسة الأسعار الاسترشادية لمادتي الخيوط والأقمشة، مرضية لصنّاع الأقمشة، ما دفع اتحاد غرف الصناعة السورية لمخاطبة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس للتدخل وحلّ المشكلة، على خلفية تشميل الأقمشة بالمرسوم رقم ١٧٢ وبالتالي إعفاؤها من ٥٠ بالمئة من رسومها الجمركية على اعتبارها من مدخلات الإنتاج.

على مدار نحو ٥ ساعات مساء الأمس، لم يتم حسم الخلاف، بحسب صناعيين كانوا مشاركين في الاجتماع الذي عقد في مبنى وزارة الاقتصاد بحضور كل من وزير الاقتصاد ووزير الصناعة وممثلين عن اتحادات غرف الصناعة والتجارة والمصدرين، علماً بأن معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بسام حيدر أكد لـ«الوطن» بعد انتهاء الاجتماع التوصل إلى حل من شأنه حماية الصناعة الوطنية، إذ تقرر رفع الأسعار الاسترشادية للخيوط، ولنوعين من الأقمشة، من أصل أربعة أنواع، على أن يتم دراسة النوعين المتبقيين ليصار إلى رفع أسعارهما الاسترشادية بشكل مناسب، ويلبي مطلب حماية الصناعة المحلية، بحيث يصدر قرار شامل برفع الأسعار الاسترشادية لجميع أنواع الخيوط والأقمشة.

بدوره كشف أمين سرّ غرفة صناعة حلب خلدون سكر، المشارك في الاجتماع لـ«الوطن»، وجود معارضة لرفع الأسعار الاسترشادية بالنسب المطلوبة لنوعي الأقمشة اللذين تم التريث فيهما للدراسة، وهما من أهم أنواع الأقمشة (النسيجية والمسنرة)، من بعض من صنّاع الألبسة في غرفة تجارة دمشق واتحاد المصدرين، إذ طلبوا مساواة السعر الاسترشادي لهما بنفس سعر الخيوط، وهذا أمر غير معقول- بحسب تعبيره- وهو ما تسبب بعدم البت في الأمر، لاستكمال الدراسة.

في تفاصيل الاجتماع

جاء في محضر للاجتماع نظمه اتحاد غرف الصناعة السورية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن وزير الاقتصاد محمد سامر الخليل ومعاونه بسام حيدر بينا أنه تم منع استيراد المواد التي لها سبل في الإنتاج المحلي وأنه تم وضع أسعار استرشادية لبعض المواد، وأنه يجب رفع السعر الاسترشادي لمادة الخيوط والأقمشة مع بدء المنشآت الصناعية بالعمل، ولمنح هذه المنشآت القدرة على الإنتاج، وأنه تم الاتفاق على رفع السعر الاسترشادي للخيوط والأقمشة في آخر اجتماع عقد بهذا الخصوص.

بدوره بين وزير الصناعة أحمد الحمو أن السعر الاسترشادي المطروح من اتحاد غرف الصناعة لمادتي الخيوط والأقمشة هو طرح مقبول ومناسب.

من جانبه أوضح خلدون سكر (عضو اتحاد غرف الصناعة- أمين سرّ غرفة صناعة حلب) أنه تم رفع مذكرة إلى وزارة الاقتصاد تطلب استبعاد مادتي الخيوط والأقمشة من المرسوم ١٧٢ وأنه بناء على هذا الكتاب والاجتماع السابق الذي عقد في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بهذا الخصوص وعدت وزارة الاقتصاد باستبعاد هاتين المادتين من المرسوم، وأنه في حال لم يتم استبعادهما يجب رفع السعر الاسترشادي للمادتين للحفاظ على الإنتاج المحلي، وبين أنه تم في السابق معالجة السعر الاسترشادي لمواد بيليت الحديد والسكر والسيراميك، لذا يجب معالجة الأسعار الاسترشادية للخيوط والأقمشة، وطالب باعتماد سعر استرشادي للأقمشة ١٥ دولاراً للطن والأقمشة النسيجية ألا تكون أقل من ١٠ دولارات للطن، وأضاف أنه يجب إعادة التكلفة الحقيقية لهذه المواد كما كانت عليه سابقاً لإعادة الإنتاج في المعامل، وأنه خلال الفترة السابقة عندما كان الإنتاج متوقفاً بسبب الحرب تم تخفيض الأسعار الاسترشادية للمادتين ووافقت غرفة صناعة حلب بشكل مباشر على مقترح التخفيض والآن مع عودة عجلة الإنتاج للعمل يجب العودة إلى الوضع السابق ورفع أسعارها الاسترشادية، كما بين أن مادة كونات الخيط تم منع استيرادها ويتم احتكار بيعها من معمل واحد في حماة وتباع بسعر ١٦ سنتاً في حين سعرها في الخارج هو ٥ سنتات.

وأضاف إن مادة البوي لم يتم حل سعرها الاسترشادي حتى الآن وأوضح وزير الاقتصاد أنه سيتم اعتماد سعر استرشادي لها ١ بالمئة.

من جانبه أوضح مصطفى كواية (عضو غرفة صناعة حلب- قطاع النسيج) أن العديد من الصناعيين في حلب قد قاموا باستيراد آلات جديدة وهم مستعدون للإنتاج وهم بحاجة لدعم إنتاجهم المحلي، وبين أنه خلال معرض خان الحرير تم تصدير ٢٠٠ طن من الألبسة وهناك أكثر من ٢٠٠٠ منشأة صناعية للأقمشة في حلب جاهزة للإنتاج وهي بحاجة للدعم الحكومي، لأن الإبقاء على السعر الاسترشادي لهذه المواد على حاله وعدم رفعه سوف يؤدي إلى توقف هذه المنشآت عن العمل وخسارتها، كما اقترح أن يتم اعتماد الإدخال المؤقت للمواد الأولية للراغبين بالتصدير وطالب بمنع استيراد الأقمشة المصدرة بشكل نهائي لوجود إنتاج محلي لها.

وبيّن محمد صباغ (رئيس لجنة منطقة العرقوب الصناعية بحلب) وأسامة زيود (رئيس لجنة صناعة النسيج في غرفة صناعة دمشق وريفها) أن الكثير من الألبسة تدخل إلى السوق المحلية عبر المعابر الحدودية مع لبنان باسم صناعة لبنانية وهي أساساً صناعة تركية وقد أغرق السوق بهذه البضائع، واقترح أسامة زيود تشكيل لجنة من وزارة الصناعة والاقتصاد والجمارك للكشف عن هذه البضائع كي لا يتم اتهام أي طرف بالتستر على هذه البضائع.

وأوضح أحمد بشار حتاحت (عضو اتحاد غرف الصناعة) ومهند دعدوش (رئس لجنة الألبسة في غرفة صناعة دمشق وريفها) أنه يجب الوصول إلى سعر استرشادي متوازن للأقمشة والخيوط وأنه يجب التمييز بين أنواع الأقمشة والفصل بين الأقمشة المنتجة محلياً والأقمشة التي لا تنتج في سورية ويجب الإبقاء على الأسعار كما كانت عليه سابقاً، واقترح مهند دعدوش رفع السعر الاسترشادي للأقمشة بشكل مدروس وتدريجي كل عدة أشهر حسب الأوضاع وعدم رفعه بشكل كبير مرة واحدة.

وبين عبد الكافي المسموم (عضو اتحاد غرف الصناعة) أن مادة الأقمشة لن تستفيد من التخفيضات في المرسوم ١٧٢ لأنها حصرت بالمخصصات الصناعية لكل منشأة وكل حسب طاقته الإنتاجية وأن مادة الخيوط ستستفيد من المرسوم بنسبة ٩٠ بالمئة.

وبنتيجة النقاش تم التوافق على الأسعار الاسترشادية التالية: ٣ دولارات لكيلو غرام الخيوط القطنية، و٢,٥ دولار لكيلو غرام الخيوط غير القطنية (البوليستر والممزوجة والملونة) و٦ دولارات لكيلو غرام أقمشة الحرامات، و٧ دولارات لكيلو غرام أقمشة المفروشات والستائر، ولم يتم البت في مقترح اتحاد غرف الصناعة باعتماد السعر الاسترشادي للأقمشة النسيجية ٤ دولارات لكيلو غرام الأقمشة النسيجية و٧ دولارات لكيلو غرام الأقمشة المسنرة، وتقرير تأجيل البت في أسعارها الاسترشادية إلى اجتماع لاحق يعقد بحضور رؤساء الاتحادات.

برسم الحكومة

نتيجة لذلك خاطب رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بكتاباً (حصلت «الوطن» على نسخة منه) جاء فيه: «يهديكم اتحاد غرف الصناعة السورية أطيب التحيات ويرفق لكم محضر الاجتماع الذي عقد في وزارة الاقتصاد برئاسة السيد وزير الاقتصاد والسيد وزير الصناعة وبحضور ممثلين عن اتحادات غرف الصناعة والتجارة والمصدرين ووفد من صناعيي الأقمشة المتضررين في حلب حيث وافق ممثلو صناعة الألبسة في غرفة صناعة حلب على الأسعار الاسترشادية المقترحة من مصنعي الأقمشة وذلك ضماناً لحقوق كل حلقات الإنتاج في السلسلة النسيجية وحظي الاقتراح المقدم من قبل اتحاد الغرف بالموافقة وكذلك بموافقة السادة الوزراء وموافقة مصنعي الأقمشة في دمشق وحلب أيضاً، ولكننا نستغرب اعتراض ممثلي اتحاد المصدرين على رفع الأسعار الاسترشادية ومعهم اتحاد الأقمشة وخاصة بعد تخفيض الرسوم الجمركية لهذه المادة إلى النصف علماً أن لا عراقيل أمام عملهم ولكن طمعاً بالحصول على أقمشة تركية وصينية رخيصة ولو على حساب إغلاق آلاف المنشآت النسيجية الوطنية الأخرى».

وأضاف: «نرجو من سيادتكم تبني الاقتراح العادل والمنطقي لاتحاد غرف الصناعة الذي قبلت به كل الشرائح النسيجية بما فيها الألبسة (الأقمشة النسيجية ٤ دولارات/كغ، الأقمشة المسنرة ٧ دولارات/كغ) ونأمل بوضع حد لهذه المهزلة التي تلحق بالغ الضرر بالصناعة الوطنية وخاصة في مدينة حلب التي بدأت تتعافى وتعود منشآتها للعمل ثقة منا بالبيان الوزاري في حكومتنا والذي شدد على ضرورة دعم الصناعة الوطنية بشتى الوسائل الممكنة وخاصة أن الصناعة النسيجية هي المكون الأكبر في الإنتاج الاقتصادي الوطني».

«محروقات» دمشق تخصص ٦ مراكز للتسجيل على مازوت التدفئة

عزير لـ«الوطن»: افتتاح ٤٠ مركزاً بالتدريج للتسجيل على البطاقة الذكية في دمشق

علي محمود سليمان

بيّن مدير فرع شركة «محروقات» في دمشق سيباي عزير أن الفرع خصص ٦ مراكز للمواطنين لتسجيل طلباتهم على مادة مازوت التدفئة، بالإضافة إلى المراكز التي سيتم افتتاحها للتسجيل على البطاقة الذكية، حيث بدأ التسجيل لذوي الشهداء والجرحى في مركز محافظة دمشق من تاريخ ٢٦ الشهر الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عزير عدد الطلبات المسجلة لأسر الشهداء هو ١١١٨ طلباً، تم توزيع ٦٠٠ طلب منها وقيد التنفيذ ٢٢٤ طلباً على حين اعتذر ١٧ طلباً والمتبقي ١٧٧ طلباً، بحيث الطلب الواحد يحصل على ٢٠٠ ليتر مازوت للتدفئة بالسعر المدعوم وهو ١٨٣ ليرة سورية، موزعة إلى ١٨٠ ليرة سعر الليتر و٣ ليرات أجور الضخ بقرار المكتب التنفيذي في محافظة دمشق.

وأوضح عزير أن فرع دمشق خصص ٦ مراكز للتسجيل على مادة المازوت، وبدءاً من الغد سوف يتم افتتاح ٣ مراكز للتسجيل على البطاقة الذكية بعد أن قامت شركة تكامل بتجهيزها وهي موزعة في العباسيين وفي برزة وفي باب مصلى، وهي المراكز الأولى ولكن كل يوم سيتم افتتاح مراكز جديدة للوصول بعددها إلى نحو ٤٠ مركزاً في مدينة دمشق بشكل تدريجي.

لافتاً إلى أن الأسماء التي تسجل في مراكز محروقات أو مراكز البطاقة الذكية سوف تدمج في البرنامج نفسه، ويعتبر دور المواطن هو تاريخ التقدم بالطلب وليس تاريخ حصوله على البطاقة الذكية، لأن إصدار البطاقة الذكية يحتاج إلى ١٥ يوماً لإصدارها بعد إتمام باقي الإجراءات بالتعاون مع المصرف التجاري.

وأشار أنه سوف يتم تزويد كل سيارات التعبئة بأجهزة قارئة للبطاقة الذكية، ولا يمكن أن تتم التعبئة من دون أن يتعرف الجهاز على البطاقة، حيث سيتم تزويد كل جهاز قارئ بقائمة من أرقام البطاقات التي يجب التعبئة لها بحيث إنه لا تتم التعبئة إلا لهذه البطاقات.

وأكد أن المواطن يستطيع الحصول على البطاقة الذكية بشكل مجاني بعد أن يتقدم بطلبه مصطحباً معه دفتر العائلة ليتم تسجيل عدد أفراد الأسرة، حيث إن هذه البطاقة سيتم من خلالها تزويد المواطنين بالمواد التموينية وغيرها ولكن بالمرحلة الأولى يتم العمل على توزيع مادة المازوت، ولكن في حال تعرض البطاقة للتلف أو الضياع سيترتب غرامة على المواطن، وهي للاستخدام الدائم وليست محصورة بهذا العام.

وأضاف: إن الهدف من البطاقة الذكية هو الحد من التلاعب والهدر، وبدئ العمل على توزيعها بالتوزاي في محافظتي دمشق وطرطوس وحين الانتهاء من التسجيل عليها وتوزيعها، سيتم الانتقال إلى باقي المحافظات الآمنة بشكل تدريجي.

وأشار مدير فرع محروقات دمشق إلى اعتماد ثلاثة مراكز رئيسية لتوزيع مازوت التدفئة وهي مركز حاميش في منطقة برزة، ومركز معمل الإسمنت القديم في منطقة دمر، ومركز البوابة في منطقة الميدان، ومنها ستنطلق سيارات التوزيع والتعبئة، مشدداً على ضرورة التأكد من الكمية التي تعبأ لهم من السائقين الموزعين والتقدم بالشكوى فوراً في حال تم التلاعب بالكمية.

المدن الصناعية في «الأربعاء التجاري»

١٢٧ ألف عامل و٧ تريليونات ليرة قيمة الاستثمارات الإجمالية

حسن: لا أرقام عن حجم الإنتاج في المنشآت لإحجام المستثمرين عن الإفصاح عنها

صالح حميدي

بيّن مدير مديرية المناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة أكرم حسن أن جميع المستثمرين وأصحاب المصانع والمعامل وأصحاب الحرف والمنشآت الأخرى في المدن الصناعية يحجمون عن كشف حجم مداخيلهم وقيم منتجاتهم أو القيم المضافة لأعمالهم ونشاطاتهم، منوهاً بأن ما يتوافر من بيانات وأرقام لدى إدارة المدن الصناعية يتعلق بقيم الأرض أو المقسم والمنشأة وخطوط الإنتاج فقط، عدا ذلك لا يتوافر أية أرقام أخرى عن حجم الإنتاج في هذه المنشآت.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري، المخصصة للنقاش حول المدن الصناعية ودورها في تشجيع الصناعة، موضحاً أن حجم العمالة البالغ نحو ١٢٧ ألف عامل في المدن الصناعية يعد كبيراً قياسا إلى نسبة الاستثمار وهو لا يتجاوز ٢٠ بالمئة من طاقة هذه المدن الإنتاجية، وقياساً إلى عمرها الزمني، وهو لا يتجاوز السنوات الخمس، محسوما منها سنوات الأزمة، متوقعاً توظيف حجم عمالة كبير فيها بعد أن تتمكن هذه المدن من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية واستكمال بناء البنى والمنشآت فيها وفق النسب الموضوعة لها.

وبين حسن أن حجم الاستثمار في هذه المدن يبلغ ٧ مليارات ليرة بالقيمة الاسمية واليوم هو نحو ٦٣٦ مليار ليرة، ووفقا للقوة الشرائية يعادل هذا الرقم نحو ٧ تريليونات ليرة سورية، وتمثل قيم الأرض والمنشآت وخطوط الإنتاج، وهو رقم تراكمي، كما ارتفع عدد المستثمرين خلال الأزمة من ١٢٠٠ مستثمر خلال العام ٢٠١٢ إلى ٢٣٠٠ العام ٢٠١٧.

ولفت إلى تواضع قيم التعويضات الممنوحة للمنشآت المتعثرة وهي في أحسن الأحوال لا تتجاوز نسبة ٥ أو ١٠ بالمئة من الأضرار الكلية للمنشآت.

وأضاف إن الأولوية لدى الحكومة في منح القروض لمن يعمل في المدن الصناعية ولا فرق فيها بين مستثمر محلي أو عربي أو أجنبي ما دام يعمل داخل هذه المدن مع السماح للعربي والأجنبي بتملك الأراضي وإخراج الأرباح المصرح عنها إلى خارج سورية وجلب عمالة مؤقتة من بلدانهم.

وأشار إلى قرب بدء الاستثمارات الخاصة بجامعة دمشق الثانية وقد لحظت إدارة المدن الصناعية مساحات من الأراضي داخل المدن لإقامة كليات تؤمن الخدمات اللازمة للصناعة عبر إقامة مدارس مهنية ومعاهد متوسطة وجامعات وكليات تقنية.

منوهاً بأن هذه المدن كانت حققت نسب إنجاز وإنتاج تفوق المخطط والمتوقع قبل الأزمة.

من جانبه وصف عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق المدن الصناعية بالمهمة لكونها تقدم للاقتصاد الوطني كفاءة أعلى وفرص عمل أكبر لتكتلها، وطلب توضيح الإحصائية المعروضة عن المعامل قيد البناء وقيد الإنتاج وسبب الفجوة الموجودة بينهما ومتى توضع المنشآت قيد البناء في التنفيذ.

وعرض مدير المدن الصناعية إجراءات الحكومة لدعم المستثمرين الصناعيين خلال الأزمة الحالية تضمنت إعطاء مزايا وتسهيلات عديدة للمستثمرين بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٢ لعام ٢٠١٣ أبرزها جواز بيع المقاسم الصناعية المشادة على الهيكل في المدن الصناعية لمرة واحدة مراعاة لظروف الصناعيين الحالية والسماح بإدخال أو إخراج شريك أو شركاء للمقاسم المخصصة بشروط محددة وزيادة نسبة تمثيل المستثمرين في مجلس المدينة إلى سبعة بينهم مستثمر حرفي.

ومن هذه الإجراءات كذلك تعديل أنظمة الاستثمار في المدن الصناعية بما ينسجم مع الأزمة الراهنة وأهمها تخفيض الدفعة الأولى من قيمة المقاسم لتتراوح بين ١٥٪-٣٠٪، وهذا يشمل الحرفيين والصناعيين وزيادة عدد الأقساط بحيث يتراوح بين ١٠-٢٠ قسطاً نصف سنوي وجواز تأجير المنشآت الصناعية جزئياً أو كلياً على الهيكل.

وأشار إلى أنه يجري العمل بالتنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية لتأمين كميات المازوت اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية والحرفية العاملة في جميع المحافظات وخاصة العاملة في محافظة حلب، بشكل مستقل عن حصة المحافظة، حرصاً على استمرار العمل فيها وإعادة تفعيل العملية الإنتاجية والعمل على توسيع الملاك العددي للمدن الصناعية.

رحلتان إضافيتان لطلاب الجامعات على متن «السورية للطيران» بين القامشلي ودمشق

الحسكة - دحام السلطان

أكدت مديرة مكتب الشركة السورية للطيران نوال الحسين أنه تم إعلام المكتب بعمل البرنامج الذي كان متوقفاً خلال فترة ١٠ أيام تقريباً، في اليوم الثالث عشر من شهر تموز الماضي، مضيفة: لقد قمنا بتوزيع مرضى «السرطان وذوي الشهداء والطلبة» بالدرجة الأولى على الرحلات، التي بدأنا باستصدار بطاقاتها بدءاً من تاريخ اليوم الخامس عشر من الشهر الفائت، ولغاية اليوم الثاني والعشرين منه وفق مخصصات مكتب الحسكة البالغة ٢٠ بطاقة فقط للرحلة الواحدة العادية والإضافية، ومن ثم فقد أنجزنا حجز ما يقارب من ٣٠٠ تذكرة تم توزيعها على ١٦ رحلة، وأنهينا مواعيد البرنامج لغاية يوم الثامن والعشرين من شهر آب الجاري نتيجة للازدحام الشديد على الحجز بفعل التراكم الذي رافق توقف البرنامج.

وقالت الحسين: تم الإعلان عبر مكتب السورية عن تخصيص رحلتين إضافيتين للطلبة الجامعيين بتاريخ اليوم السادس واليوم الثامن من الشهر الجاري، لافتة إلى أن الشركة السورية للطيران هي الشركة الوحيدة الملتزمة بالحسميات وبعكس الشركات الخاصة، بنسبة ٦٠ بالمئة للعسكريين و٥٠ بالمئة لذوي الشهداء والمعوقين ومرافقيهم و٢٥ بالمئة للطلبة الجامعيين.

جاء ذلك على خلفية اللغط الذي يخص موضوع السفر بالطيران المدني من مطار القامشلي إلي مطاري دمشق واللاذقية الدوليين خلال الفترة الماضية، الذي ارتبط بمسألة توقف البرنامج الخاص بالحجز لفترة ١٢ يوماً متواصلة منذ مطلع شهر تموز الفائت ولغاية اليوم الثالث عشر منه لأسباب فنية، والذي أدى إلى «زحمة» بشرية هائلة أمام مكاتب شركات الطيران السورية، وهذا الأمر بالذات قد أرق مواطن محافظةالحسكة بالفعل، في ظل ارتفاع أسعار الشركات الخاصة.

ووصلت أسعار البطاقة للراكب الواحد إلى ٤٠ ألف ليرة سورية، وتصدير البطاقة له بسعر ٢٠ ألفاً لدى بعض الشركات الخاصة، علماً أن هذا الإجراء لا يزال معمولاً به إلى الآن، والذريعة أن الرحلات إضافية، إلا أنه من غير المعقول أن تعلن الرحلات الإضافية عن نفسها في الوقت الذي توقفت فيه رحلات الطيران السورية.